بَابٌ
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[1] الآية.

ذكر المؤلف في هٰذا الباب آيتين:

● **الأولى: قوله تعالى:** ﴿يَظُنُّونَ﴾: الضمير يعود على المنافقين، والأصل في الظن: أنه الاحتمال الراجح، وقد يطلق على اليقين؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]؛ أي: يتيقنون، وضد الراجح المرجوح، ويسمى وَهمًا.

قوله: ﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾: عطف بيان لقوله: ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾.

و﴿ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾: الحال الجاهلية، والمعنى: يظنون بالله ظن المِلّة الجاهلية التي لا يعرف الظان فيها قدر الله وعظمته، فهو ظن باطل مبني على الجهل. والظن بالله ـ عز وجل ـ على نوعين:

الأول: أن يظن بالله خيرًا.

الثاني: أن يظن بالله شرًّا.

والأول له متعلقان:

١ ـ متعلق بالنسبة لما يفعله في هٰذا الكون؛ فهٰذا يجب عليك أن تحسن الظن بالله ـ عز وجل ـ فيما يفعله ـ سبحانه وتعالى ـ في هٰذا الكون، وأن تعتقد أن ما فعله إنما هو لحكمة بالغة قد تصل العقول إليها

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٤.

.....

وقد لا تصل، وبهٰذا تتبين عظمة الله وحكمته في تقديره؛ فلا يظن أن الله إذا فعل شيئًا في الكون فعله لإرادة سيئة، حتى الحوادث والنكبات لم يحدثها الله لإرادة السوء المتعلق بفعله، أما المتعلق بغيره بأن يحدث ما يريد به أن يسوء هٰذا الغير؛ فهٰذا واقع؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

٢ ـ متعلق بالنسبة لما يفعله بك؛ فهٰذا يجب أن تظن بالله أحسن الظن، لٰكن بشرط أن يوجد لديك السبب الذي يوجب الظن الحسن، وهو أن تعبد الله على مقتضى شريعته مع الإخلاص، فإذا فعلت ذٰلك؛ فعليك أن تظن أن الله يقبل منك ولا تسيء الظن بالله بأن تعتقد أنه لن يقبل منك، وكذٰلك إذا تاب الإنسان من الذنب؛ فيحسن الظن بالله أنه يقبل منه، ولا يسيء الظن بالله بأن يعتقد أنه لا يقبل منه. وأما إن كان الإنسان مُفرِّطًا في الواجبات فاعلاً للمحرمات، وظن بالله ظنًّا حسنًا؛ فهٰذا هو ظن المتهاون المتهالك في الأماني الباطلة، بل هو من سوء الظن بالله؛ إذ إن حكمة الله تأبى مثل ذٰلك.

النوع الثاني: وهو أن يظن بالله سوءًا، مثل أن يظن في فعله سفهًا أو ظلمًا أو نحو ذٰلك؛ فإنه من أعظم المحرمات وأقبح الذنوب، كما ظن هٰؤلاء المنافقون وغيرهم ممن يظن بالله غير الحق.

قوله: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ﴾: مرادهم بذٰلك أمران:

الأول: رفع اللوم عن أنفسهم.

الثاني: الاعتراض على القدر.

وقوله: ﴿لَّنَا﴾: خبر مقدم.

.....

وقوله: ﴿مِن شَيْءٍ﴾: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾: أي: فإذا كان كذلك؛ فلا وجه لاحتجاجكم على قضاء الله وقدره، فالله ـ عز وجل ـ يفعل ما يشاء من النصر والخذلان.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ﴾ واحد الأمور لا واحد الأوامر؛ أي: الشأن كل الشأن الذي يتعلق بأفعال الله وأفعال المخلوقين كله لله ـ سبحانه ـ؛ فهو الذي يقدر الذل والعز والخير والشر، لٰكن الشر في مفعولاته لا في فعله.

قوله: ﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾: أي: ما لا يظهرون لك، فمن شأن المنافقين عدم الصراحة والصدق؛ فيخفي في نفسه ما لا يبديه لغيره؛ لأنه يرى من جبنه وخوفه أنه لو أخبر بالحق لكان فيه هلاكه، فهو يخفي الكفر والفسوق والعصيان.

قوله: ﴿مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾: أي: في أُحد، والمراد بمن «قتل»: من استشهد من المسلمين في أُحد؛ لأن عبد الله بن أُبيّ رجع بنحو ثلث الجيش في غزوة أُحد، وقال: إن محمدًا يعصيني ويطيع الصغار والشُّبان.

قوله: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾: هٰذا رد لقولهم: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا. وهٰذا الاحتجاج لا حقيقة له؛ لأنه إذا كتب القتل على أحد؛ لم ينفعه تحصنه في بيته، بل لا بد أن يخرج إلى مكان موته، والكتابة قسمان:

١ ـ **كتابة شرعية**، وهٰذا لا يلزم منها وقوع المكتوب، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

.....

٢ ـ **كتابة كونية**، وهٰذه يلزم منها وقوع المكتوب كما في هٰذه الآية، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١].

قوله: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾: أي: يختبر ما في صدوركم من الإيمان بقضاء الله وقدره والإيمان بحكمته، فيختبر ما في قلب العبد بما يُقدّره عليه من الأمور المكروهة؛ حتى يتبين من استسلم لقضاء الله وقدره وحكمته ممن لم يكن كذٰلك.

قوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾: أي: إذا حصل الابتلاء فقوبل بالصبر؛ صار في ذٰلك تمحيص لما في القلب؛ أي: تطهيرٌ له وإزالة لما يكون قد عَلُق به من بعض الأمور التي لا تنبغي. وقد حصل الابتلاء والتمحيص في غزوة أُحد بدليل أن الصحابة لما ندبهم الرسول ﷺ حين قيل له: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٢] خرجوا إلى حمراء الأسد ولم يجدوا غزوًا فرجعوا، ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾[1] [آل عمران: ١٧٤].

---

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: ﴿**الذين استجابوا لله والرسول من بعدما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم**﴾ قالت لعروة: «يا ابن أختي! كان أبواك منهم، الزبير وأبو بكر، لما أصاب رسول الله ﷺ ما أصاب يوم أحد، وانصرف عنه المشركون خاف أن يرجعوا، قال: من يذهب في أثرهم؟ فانتدب منهم سبعون رجلاً. قال: كان فيهم أبو بكر والزبير».

أخرجه: البخاري في (المغازي، باب ﴿**الذين استجابوا لله والرسول**﴾، ٣/ ١١٠).

ولم يخرجه البخاري في التفسير في هٰذا الباب المشار إليه، بل ساقه ابن حجر في «الفتح» لكون البخاري لم يسق حديثًا في الباب كله، وأشار ابن حجر أن الحديث تقدم في (المغازي ـ الفتح، ٨/ ٧٦، ط الريان)، ومسلم في (فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة والزبير، ٤/ ١٨٨٠).

=

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾(١) الآية.

قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾: جملة خبرية فيها إثبات أن الله عليم بذات الصدور؛ أي: بصاحبة الصدور، والمراد بها القلوب؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ فالله لا يخفى عليه شيء فيعلم ما في قلب العبد وما ليس في قلبه متى يكون وكيف يكون.

* * *

● **الآية الثانية: قوله تعالى:** ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾: المراد بهم: المنافقون والمشركون، قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]؛ أي: ظن العيب، وهو كقوله فيما سبق: ﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. ومنه ما نقله المؤلف عن ابن القيم رحمهما الله: أنهم يظنون أن أمر الرسول ﷺ سيضمحل، وأنه لا يمكن أن يعود، وما أشبه ذلك.

قوله: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾: أي: أن السوء محيط بهم جميعًا من كل جانب كما تحيط الدائرة بما في جوفها، وكذلك تدور عليهم دوائر السوء، فهم وإن ظنوا أنه تعالى تَخَلَّى عن رسوله وأن أمره سيضمحل؛ فإن الواقع خلاف ظنهم، ودائرة السوء راجعة عليهم.

قوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾: الغضب من صفات الله الفعلية التي

= وأما خروجهم إلى حمراء الأسد؛ فقد أخرجه النسائي، وابن أبي حاتم، والطبراني؛ عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (٢/١٠١). وقال السيوطي: «بسند صحيح».

(١) سورة الفتح: الآية ٦.

.....

تتعلق بمشيئته ويترتب عليه الانتقام، وأهل التعطيل قالوا: إن الله لا يغضب حقيقة: فمنهم من قال: المراد بغضبه الانتقام. ومنهم من قال: المراد إرادة الانتقام. قالوا: لأن الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، ولهٰذا قال النبي ﷺ: «**إنه جمرة يلقيها الشيطان في قلب ابن آدم**»(١).

فيجاب عن ذٰلك: بأن هٰذا هو غضب الإنسان، ولا يلزم من التوافق في اللفظ التوافق في المِثْلية والكيفية، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ويدل على أن الغضب ليس هو الانتقام قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

ف﴿ءَاسَفُونَا﴾: بمعنى أغضبونا ﴿ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾؛ فجعل الانتقام مرتبًا على الغضب، فدل على أنه غيره.

وقوله: ﴿وَلَعَنَهُمْ﴾: اللَّعْن: الطرد والإبعاد عن رحمة الله.

قوله: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ﴾: أي: هيأها لهم وجعلها سكنًا لهم ومستقرًا.

قوله: ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾: أي: مرجعًا يصار إليه.

و﴿مَصِيرًا﴾: تمييز، والفاعل مستتر؛ أي: ساءت النار مصيرًا يصيرون إليه.

* * *

(١) أخرجه: الإمام أحمد (٣/ ١٩، ٦١)، والترمذي في (الفتن، باب ما جاء مما أخبر به النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، ٦/ ٣٥١)، وقال: «حسن صحيح».

قَالَ ابنُ القَيِّم فِي الآيةِ الأولى: «فُسِّرَ هٰذا الظنُّ بأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لاَ يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللّهِ وَحِكْمَتِهِ.

قوله: «قال ابن القيم»: هو محمد ابن قيم الجوزية، أحد تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية الكبار الملازمين له رحمهما الله، وقد ذكره في «زاد المعاد» عقيب غزوة أُحد تحت بحث الحكم والغايات المحمودة التي كانت فيها.

قوله: «في الآية الأولى»: يعني قوله: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾، فسر بأن الله لا ينصر رسوله، وأن أمره سيضمحل؛ أي: يزول، وفسر بأن ما أصابه لم يكن بقدر الله وحكمته، يؤخذ هٰذا التفسير من قولهم: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾؛ ففسر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر، وإنكار أن يتم أمر رسوله ﷺ وأن يظهره الله على الدين كله. ففسر بما يكون طعنًا في الربوبية وطعنًا في الأسماء والصفات؛ فالطعن في القدر طعن في ربوبية الله عز وجل؛ لأن من تمام ربوبيته ـ عز وجل ـ أن نؤمن بأن كل ما جرى في الكون فإنه بقضاء الله وقدره، والطعن في الأسماء والصفات تَضَمَّنه الطعن في أفعاله وحكمته، حيث ظَننَّا أن الله تعالى لا ينصر رسوله وسوف يضمحل أمره؛ لأنه إذا ظن الإنسان هٰذا الظن بالله؛ فمعنى ذٰلك أن إرسال الرسول عليه الصلاة والسلام عبث وسفه؛ فما الفائدة من أن يُرسَلَ رسول ويؤمر بالقتال وإتلاف الأموال والأنفس، ثم تكون النتيجة أن يضمحل أمره وينسى؟ فهٰذا بعيد. ولا سيما رسول الله ﷺ الذي هو خاتم النبيين؛ فإن الله تعالى قد أذن بأن شريعته سوف تبقى إلى يوم القيامة.

قال ابن القيم رحمه الله: «وهٰذا هو ظن السوء الذي ظنه المنافقون

فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الحِكْمَةِ وَإِنْكَارِ القَدَرِ وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهٰذا هُوَ ظَنُّ السَّوءِ الَّذِي ظَنَّهُ المُنَافِقُونَ وَالمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الفَتْحِ.

والمشركون في سورة الفتح». وخلاصة ما ذكر ابن القيم في تفسير ظن السوء ثلاثة أمور:

الأول: أن يظن أن الله يديل الباطل على الحق إدالة مستقرة يضمحل معها الحق؛ فهٰذا هو ظن المشركين والمنافقين في سورة الفتح، قال تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

الثاني: أن ينكر أن يكون ما جرى بقضاء الله وقدره؛ لأنه يتضمن أن يكون في ملكه سبحانه ما لا يريد، مع أن كل ما يكون في ملكه فهو بإرادته.

الثالث: أن ينكر أن يكون قدره لحكمة بالغة يستحق عليه الحمد؛ لأن هٰذا يتضمن أن تكون تقديراته لعبًا وسفهًا، ونحن نعلم علم اليقين أن الله لا يُقدِّر شيئًا أو يُشرِّعه إلا لحكمة، قد تكون معلومة لنا وقد تقصر عقولنا عن إدراكها، ولهٰذا يختلف الناس في علل الأحكام الشرعية اختلافًا كبيرًا بحسب ما عندهم من معرفة حكمة الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

ورأي الجهمية والجبرية أن الله يقدر الأشياء لمجرد المشيئة لا لحكمة، قالوا: لأنه لا يسأل عما يفعل، وهٰذا من أعظم سوء الظن بالله؛ لأن المخلوق إذا تَصرّف لغير حكمة سُمّي سفيهًا؛ فما بالك بالخالق الحكيم؟!

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [صٓ: ٢٧]؛ فالظن بأنها خلقت باطلاً لا لحكمة عظيمة ظن الذين كفروا، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا

وَإِنَّمَا كَانَ هٰذَا ظَنَّ السَّوءِ؛ لأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ.

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ البَاطِلَ عَلى الحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الحَقُّ، أَو أَنْكَرَ أَنْ يَكونَ مَا جَرَى بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، أَو أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَرُهُ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الحَمْدَ، بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذٰلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ؛ فَذٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ.

خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٨ ـ ٣٩] الذي هو ضد الباطل، وهٰؤلاء قالوا: إن الله تعالى خلقهما باطلاً لغير حكمة، قال الله: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؛ أي: الذين يظنون أن الله خلقهما باطلاً وعبثًا سفهًا ولعبًا.

والمعتزلة على العكس من ذٰلك، يقولون: لا يُقدّر إلا لحكمة، ويفرضون على الله ما يشاؤون، وقد ذكر صاحب «مختصر التحرير الفتوحي» رحمه الله: أن في المسألة قولين في المذهب. ولٰكن الصواب بلا ريب أنه لا يفعل شيئًا ولا يُقدِّره على عبده ولا يشرع شيئًا إلا لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد والشكر.

قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]: ﴿ويل﴾: مبتدأ، وساغ الابتداء بالنكرة: للتعظيم، وخبر المبتدأ: ﴿لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والجار والمجرور ﴿مِنَ ٱلنَّارِ﴾ بيان لويل، وفي هٰذا دليل على أن كلمة ﴿ويل﴾ كلمة وعيد وليست كما قيل: وادٍ في جهنم، ولهٰذا نقول: ويل لك من البرد، ويل لك من فلان، ويقول المتوجع: ويلاه، وإن كان قد يوجد واد في جهنم اسمه ويل، لٰكن ويل في مثل هٰذه الآية كلمة وعيد.

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِم، وَلاَ يَسْلَمُ مِنْ ذٰلِكَ إِلاَّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ وَمُوْجَبَ حِكْمَتِهِ وَحَمدِهِ.

قوله: «وأكثر الناس»: أي: من بني آدم لا من المؤمنين.

وقوله (يظنون بالله ظن السوء)؛ أي: العيب فيما يختص بهم، كما إذا دعوا الله على الوجه المشروع يظنون أن الله لا يجيبهم، أو إذا تعبدوا الله بمقتضى شريعته يظنون أن الله لا يقبل منهم، وهٰذا ظن السوء فيما يختص بهم.

قوله: «فيما يفعله بغيرهم»: كما إذا رأوا أن الكفار انتصروا على المسلمين بمعركة من المعارك ظنوا أن الله يديل هٰؤلاء الكفار على المسلمين دائمًا؛ فالواجب على المسلم أن يحسن الظن بالله مع وجود الأسباب التي تقتضي ذٰلك.

قوله: «ولا يسلم من ذٰلك»: أي: من الظن السوء.

قوله: «إلا من عرف الله وأسماءه وصفاته وموجب حكمته وحمده»: صدق رحمه الله، لا يسلم من ظن السوء إلا من عرف الله ـ عز وجل ـ وما له من الحِكَم والأسرار فيما يقدره ويشرعه، وكذٰلك عرف أسماءه وصفاته معرفة حقة لا معرفة تحريف وتأويل.

ولهٰذا حُجب المُحرِّفون والمُؤوِّلون عن معرفة أسماء الله وصفاته؛ فتجد قلوبهم مظلمة غالبًا، تحاول أن تورد الإشكالات والتشكيك والجدل، أما من أبقى أسماء الله وصفاته على ما دلت عليه وسلك في ذٰلك مذهب السلف؛ فإن قلبه لا يرد عليه مثل هٰذه الاعتراضات التي ترد على قلوب أولٰئك المحرفين؛ لأن المحرفين إنما أُتوا من جهة ظنهم بالله ظن السوء، حيث ظنوا أن الكتاب والسنة دل ظاهرهما على التمثيل والتشبيه، فأخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه وينكرون ما أثبت الله لنفسه،

.....

ولهٰذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل.

أما كون كل معطل ممثلاً؛ فلأنه إنما عَطَّل لكونه ظن أن دلالة الكتاب والسنة تقتضي التمثيل، فلما ظن هٰذا الظن السيئ بنصوص الكتاب والسنة أخذ يحرفها ويصرفها عن ظاهرها؛ فمثّل أولاً، وعطّل ثانيًا، ثم إنه إذا عطل صفات الله تعالى خوفًا من تشبيهه بالموجود؛ فقد شبهه بالمعدوم، وأما كون كل ممثل معطلاً؛ فلأن الممثل عطل الله تعالى من كماله الواجب حيث مثله بالمخلوق الناقص، وعطل كل نص يدل على نفي مماثلة الخالق للمخلوق.

وعلى هٰذا؛ فالذي عرف أسماء الله وصفاته معرفة على ما جرى عليه سلف هٰذه الأمة وأئمتها، وعرف موجب حكمة الله؛ أي: مقتضى حكمة الله؛ لا يمكن أن يظن بالله ظن السوء.

وقوله: «**موجب**»: موجب؛ بالفتح: هو المُسَبب الناتج عن السبب بمعنى المقتضَى، وبالكسر: السبب الذي يقتضي الشيء بمعنى المقتضي، والمراد هنا الأول. فالذي يعرف موجب حكمة الله وما تقتضيه الحكمة؛ فإنه لا يمكن أن يظن بالله ظن السوء أبدًا، ولاحظ الحكمة التي حصلت للمسلمين في هزيمتهم في حنين وفي هزيمتهم في أُحد؛ فإن في ذلك حِكَمًا عظيمة ذكرها الله في سورة آل عمران والتوبة؛ فهٰذه الحكم إذا عرفها الإنسان لا يمكن أن يظن بالله ظن السوء، وأنه أراد أن يخذل رسوله وحزبه، بل كل ما يجريه الله في الكون؛ كمنع الإنبات والفقر؛ فهو لحكمة بالغة قد لا نعلمها، ولا يمكن أن يظن أن الله بخل على عباده؛ لأنه ـ عز وجل ـ أكرم الأكرمين، وعلى هٰذا فقس.

فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهٰذا، وَلْيَتُبْ إِلَى اللّهِ، وَلْيَسْتَغْفِرْهُ مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَ؛ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَنُّتًا عَلَى القَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذا وَكَذا؛ فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ؛ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ؟

قوله: «**اللبيب**»: على وزن فعيل، ومعناه: ذو اللب، وهو العقل.

قوله: «**بهٰذا**»: المشار إليه هو الظن بالله ـ عز وجل ـ؛ ليعتني بهٰذا حتى يظن بالله ظن الحق، لا ظن السوء وظن الجاهلية.

قوله: «**وليتب إلى الله**»: أي: يرجع إليه؛ لأن التوبة الرجوع من المعصية إلى الطاعة.

قوله: «**وليستغفره**»: أي: يطلب منه المغفرة، واللام في قوله: «**فليتب**» وقوله: «**وليستغفره**» للأمر.

قوله: «**تعنتًا على القدر وملامة له**»: أي: إذا قَدَّر الله شيئًا لا يلائمه تجده يقول: ينبغي أن ننتصر، ينبغي أن يأتي المطر، ينبغي أن لا نصاب بالجوائح، وأن يوسع لنا في هٰذا الرزق وهٰكذا.

قوله: «**فمستقل ومستكثر**»: «**مستقل**»: مبتدأ، خبره محذوف. و«**مستكثر**»: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فمن الناس مستقل ومنهم مستكثر، ونظير ذٰلك قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]؛ فـ﴿سعيد﴾ مبتدأ خبره محذوف تقديره: ومنهم سعيد، ولا يقال بأن ﴿سعيد﴾ معطوف على شقي؛ لكونه يلزم أن يكون الوصفان لموصوف واحد.

قوله: «**وفتش نفسك: هل أنت سالم**»: وهٰذا ينبغي أن يكون في

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيْمَةٍ وإِلاَّ فَـإِنِّـي لاَ إِخَـالُـكَ نَـاجِـيـا»

● **فيهِ مَسائِلُ:**

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الفَتْحِ.

الثالثة: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذٰلِكَ أَنْوَاعٌ لاَ تُحْصَرُ.

جميع المسائل مما أوجبه الله، فتش عن نفسك: هل أنت سالم من التقصير فيه؟ ومما حرمه الله عليك: هل أنت سالم من الوقوع فيه؟

قوله: «فإن تنج منها تنج من ذي عظيمة»: «**تنج**» الأول فعل الشرط مجزوم بحذف الواو، «**تنج**» الثانية جوابه مجزوم بحذف الواو.

وقوله: «من ذي عظيمة»: أي: من ذي بلية عظيمة.

قوله: «وإلا؛ فإني لا إخالك ناجيًا»: التقدير؛ أي: وإلا تنج من هٰذه البلية؛ فإني لا إخالك ناجيًا. ومعنى إخالك: أظنك، وهي تنصب مفعولين: الأول هنا الكاف، والثاني ناجيًا.

* * *

فيه مسائل:

● **الأولى: تفسير آية آل عمران**: وهي قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ...﴾ وقد سبق، والضمير فيها للمنافقين.

● **الثانية: تفسير آية الفتح**: وهي قوله تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ...﴾، وقد سبق، والضمير فيها للمنافقين.

● **الثالثة: الإخبار بأن ذٰلك أنواع لا تحصر**: أي: ظن السوء،

الرابعة: أَنَّهُ لاَ يَسْلَمُ مِنْ ذٰلِكَ إِلاَّ مَنْ عَرَفَ الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ.

والذي أخبر بذٰلك ابن القيم رحمه الله، وضابط هٰذه الأنواع أن يظن بالله ما لا يليق به.

● **الرابعة: أنه لا يسلم من ذٰلك إلا من عرف الأسماء والصفات وعرف نفسه**: أي: لا يسلم من ظن السوء بالله إلا من عرف الله وأسماءه وصفاته وموجب حكمته وحمده وعرف نفسه ففتش عنها، والحقيقة أن الإنسان هو محل النقص والسوء، وأما الرب؛ فهو محل الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه.

ولا تَظُنَنَّ بِرَبِّكَ ظَنَّ سَوْءٍ فإنَّ اللّهَ أَوْلَى بالجَمِيلِ

مناسبة الباب للتوحيد

إن ظن السوء ينافي كمال التوحيد، وينافي الإيمان بالأسماء والصفات؛ لأن الله قال في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فإذا ظن بالله ظن السوء؛ لم تكن الأسماء حسنى، وقال في الصفات: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وإذا ظن بالله ظن السوء؛ لم يكن له المثل الأعلى.

* * *

بَابٌ
ما جاء في منكري القدر

.....

قوله: «**منكري**»: أصله منكرين ـ جمع مذكر سالم ـ؛ فحذفت النون للإضافة كما يحذف التنوين أيضًا، قال الشاعر:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وأَنْتَ إضافَةٌ فَأَيْنَ تَرانِي لا تَحِلُ جِوَارِي

وقيل: (مكاني) بدل (جواري).

قوله: «**القدر**»: هو تقدير الله ـ عز وجل ـ للكائنات، وهو سر مكتوم لا يعلمه إلا الله أو من شاء من خلقه.

قال بعض أهل العلم: القدر سر الله ـ عز وجل ـ في خلقه، ولا نعلمه إلا بعد وقوعه، سواء كان خيرًا أو شرًّا. والقدر يطلق على معنيين:

الأول: التقدير؛ أي: إرادة الله الشيء ـ عز وجل ـ.

الثاني: المُقَدَّر؛ أي: ما قَدَّره الله ـ عز وجل ـ.

والتقدير يكون مصاحبًا للفعل وسابقًا له؛ فالمصاحب للفعل هو الذي يكون به الفعل، والسابق هو الذي قدره الله ـ عز وجل ـ في الأزل، مثال ذٰلك: خلق الجنين في بطن الأم فيه تقدير سابق علمي قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وفيه تقدير مقارن للخلق والتكوين، وهٰذا الذي يكون به الفعل؛ أي؛ تقدير الله لهٰذا الشيء عند خلقه.

.....

والإيمان بالقدر يتعلق بتوحيد الربوبية خصوصًا، وله تعلق بتوحيد الأسماء والصفات؛ لأنه من صفات الكمال لله ـ عز وجل ـ. والناس في القدر ثلاث طوائف:

الأولى: الجبرية الجهمية، أثبتوا قدر الله تعالى وغلوا في إثباته حتى سلبوا العبد اختياره وقدرته، وقالوا: ليس للعبد اختيار ولا قدرة في ما يفعله أو يتركه؛ فأكله وشربه ونومه ويقظته وطاعته ومعصيته كلها بغير اختيار منه ولا قدرة، ولا فرق بين أن ينزل من السطح عبر الدرج مختارًا وبين أن يُلقى من السطح مكرهًا.

الطائفة الثانية: القدرية المعتزلة، أثبتوا للعبد اختيارًا وقدرة في عمله وغلوا في ذٰلك حتى نفوا أن يكون لله تعالى في عمل العبد مشيئة أو خلق، ونفى غلاتهم علم الله به قبل وقوعه؛ فأكل العبد وشربه ونومه ويقظته وطاعته ومعصيته كلها واقعة باختياره التام وقدرته التامة وليس لله تعالى في ذٰلك مشيئة ولا خلق، بل ولا علم قبل وقوعه عند غلاتهم.

استدل الأولون الجبرية: بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، والعبد وفعله من الأشياء. وبقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. وبقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فنفى الله الرمي عن نَبيِّه حين رَمَى وأثبته لنفسه. وبقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. ولهم شُبَه أخرى تركناها خوف الإطالة.

والرد على شبهاتهم بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾؛ فاستدلالهم بها مُعَارَض

.....

بالنصوص الكثيرة التي فيها إثبات إرادة العبد وإضافة عمله إليه وإثابته عليه كرامة أو إهانة، وكلها من عند الله، ولو كان مُجبَرًا عليها ما كان لإضافة عمله إليه وإثابته عليه فائدة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ فهو حجة عليهم؛ لأنه أضاف العمل إليهم، وأما كون الله تعالى خالقه؛ فلأن عمل العبد حاصل بإرادته الجازمة وقدرته التامة، والإرادة والقدرة مخلوقان لله ـ عز وجل ـ؛ فكان الحاصل بهما مخلوقًا لله.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾؛ فهو حجة عليهم؛ لأن الله تعالى أضاف الرمي إلى نبيه ﷺ، لكن الرمي في الآية له معنيان:

أحدهما: حذف المَرْمِي، وهو فِعْل النبي ﷺ الذي أضافه الله إليه.

والثاني: إيصال المَرْمي إلى أعين الكفار الذين رماهم النبي ﷺ بالتراب يوم بدر فأصاب عين كل واحد منهم، وهٰذا من فعل الله؛ إذ ليس بمقدور النبي ﷺ أن يوصل التراب إلى عين كل واحد منهم.

وأما قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾؛ فَلَعَمْر الله؛ إنه لحجة على هٰؤلاء الجبرية، فقد أبطل الله تعالى حجة هٰؤلاء المشركين الذين احتجوا بالقدر على شركهم حين قال في الآية نفسها: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾، وما كان الله ليذيقهم بأسه وهم على حق فيما احْتَجُّوا به.

ثم نقول: القول بالجبر باطل بالكتاب والسنة والعقل والحس وإجماع السلف، ولا يقول به من قَدّر الله حق قَدْرِه وعرف مقتضى حكمته ورحمته.

.....

فمن أدلة الكتاب: قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]؛ فأثبت للعبد إرادة. وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وقال: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].

وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ١١]. فأثبت للعبد إرادة قولاً وفعلاً وعملاً.

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى**»(١)، وقوله: «**ما نهيتكم عنه؛ فاجتنبوه، وما أمرتكم به؛ فأتوا منه ما استطعتم**»(٢). ولهٰذا إذا أُكرِه المرء على قول أو فعل وقلبه مطمئن بخلاف ما أكره عليه؛ لم يكن لقوله أو فعله الذي أكره عليه حكم فاعله اختيارًا.

وأما إجماع السلف على بطلان القول بالجبر؛ فلم ينقل عن أحد منهم أنه قال به، بل رد من أدرك منهم بدعته موروث معلوم.

وأما دلالة العقل على بطلانه؛ فلأنه لو كان العبد مُجْبَرًا على عمله؛ لكانت عقوبة العاصي ظلمًا ومثوبة الطائع عبثًا، والله تعالى مُنَزَّه عن هٰذا وهٰذا، ولأنه لو كان العبد مجبرًا على عمله لم تقم الحجة بإرسال الرسل؛ لأن القدر باق مع إرسال الرسل، وما كان الله ليقيم على العباد حجة مع انتفاء كونها حجة.

وأما دلالة الحس على بطلانه؛ فإن الإنسان يدرك الفرق بين ما فعله

(١) رواه: البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) رواه: البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

.....

باختياره؛ كأكله وشربه وقيامه وقعوده، وبين ما فعله بغير اختياره؛ كارتعاشه من البرد والخوف ونحو ذٰلك.

واستدل الطائفة الثانية (القدرية) بقوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]؛ فأثبت للعبد إرادة، وبقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ونحوها من النصوص القرآنية والنبوية الدالة على أن للعبد إرادة، وأنه هو العامل الكاسب الراكع الساجد ونحو ذٰلك.

والرد عليهم من وجوه:

الأول: أن الآيات والأحاديث التي استدلوا بها نوعان: نوع مقيد لإرادة العبد وعمله بأنه بمشيئة الله؛ كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٩ ـ ٣٠]، وكقوله تعالى في العمل: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والنوع الثاني: مطلق؛ كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ . . .﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]. وهٰذا النوع المطلق يحمل على المُقَيَّد كما هو معلوم عند أهل العلم.

.....

الثاني: أن إثبات استقلال العبد بعمله مع كونه مملوكًا لله تعالى يقتضي إثبات شيء في مُلْك الله لا يريده الله، وهٰذا نوع إشراك به، ولهٰذا سَمَّى النبي ﷺ القدرية مجوس هٰذه الأمة[1].

الثالث: أن نقول لهم: هل تُقرُّون بأن الله تعالى عالم بما سيقع من أفعال العباد؟ فسيقول غير الغلاة منهم: نعم، نقر بذٰلك، فنقول: هل وقع فعلهم على وفق علم الله أو على خلافه؟ فإن قالوا: على وفقه؛ قلنا: إذن قد أراده، وإن قالوا: على خلافه؛ فقد أنكروا علمه، وقد قال الأئمة رحمهم الله في القدرية: ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به؛ خُصِموا، وإن أنكروه؛ كفروا.

وهاتان الطائفتان ـ الجبرية والقدرية ـ ضالتان طريق الحق؛ لأنهما بين مفرط غال ومفرِّط مقصر؛ فالجبرية غلوا في إثبات القدر وقَصَّروا في إرادة العبد وقدرته، والقدرية غلوا في إثبات إرادة العبد وقدرته وقصروا في القدر. ولهٰذا كان الأسعد بالدليل والأوفق للحكمة والتعليل هم:

الطائفة الثالثة: أهل السنة والجماعة، الطائفة الوسط، الذين جمعوا بين الأدلة وسلكوا في طريقهم خير ملة؛ فآمنوا بقضاء الله وقدره، وبأن للعبد اختيارًا وقدرة؛ فكل ما كان في الكون من حركة أو سكون أو وجود أو عدم؛ فإنه كائن بعلم الله تعالى ومشيئته، وكل ما كان في الكون فمخلوق لله تعالى، لا خالق إلا الله ولا مدبر للخلق إلا الله ـ عز وجل ـ، وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، لٰكن مشيئته مربوطة بمشيئة الله تعالى؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ

(١) أخرجه: أحمد (٢/٨٦)، وأبو داود (٤٦٩١) وهو مشهور عند أهل العلم لكن فيه ضعف.

.....

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، فإذا شاء العبد شيئًا وفعله؛ علمنا أن مشيئة الله تعالى قد سبقت تلك المشيئة. وهٰؤلاء هم الذين جمعوا بين الدليل المنقول والمعقول؛ فأدلتهم على إثبات القدر هي أدلة المثبتين له من الجبرية، لٰكنهم استدلوا بها على وجه العدل والجمع بينها وبين الأدلة التي استدل بها نفاة القدر. وأدلتهم على إثبات مشيئة العبد وقدرته هي أدلة المثبتين لذٰلك من القدرية، لٰكنهم استدلوا بها على وجه العدل والجمع بينها وبين الأدلة التي استدل بها نفاة مشيئة العبد وقدرته.

وبهٰذا نعرف أن كلًّا من الجبرية والقدرية نظروا إلى النصوص بعين الأعور الذي لا يبصر إلا من جانب واحد؛ فهدى الله أهل السنة والجماعة لما اختلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

* حكاية:

مما يحكى أن القاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي دخل على الصاحب ابن عباد وكان معتزليًا أيضًا، وكان عنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، فقال عبد الجبار على الفور: سبحان من تَنزَّه عن الفحشاء! فقال أبو إسحاق فورًا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء! فقال عبد الجبار وفهم أنه قد عرف مراده: أيريد ربنا أن يعصى؟ فقال أبو إسحاق: أيعصى ربنا قهرًا؟ فقال له عبد الجبار: أرأيت إن منعني الهدى وقضى عليّ بالردى؛ أحسن إليَّ أم أساء؟ فقال له أبو إسحاق: إن كان منعك ما هو لك؛ فقد أساء، وإن كان منعك ما هو له؛ فيختص برحمته من يشاء. فانصرف الحاضرون وهم يقولون: والله؛ ليس عن هٰذا جواب. اهـ.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن أهل السنة والجماعة